

Distr.: General  
28 February 2001



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

[Start]

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/55/L.65 و Add.1)]

١٧٢/٥٥ - تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة بشأن الحالة في تيمور الشرقية، ولا سيما القراران ٩٦/٥٤ حاء المؤرخ ١٥ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق ذلك

القرار،

وإذ تشير كذلك إلى جميع قرارات مجلس الأمن ومقرراته المتصلة بالحالة في تيمور الشرقية، ولا سيما القراران ١٢٧٢

(١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٣١٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير إلى قيام مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩)، بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي

تشمل ولايتها تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة من أجل الإصلاح والتنمية،

وإذ ترحب بالاستجابة التي أبدتها منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى،

والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، في إطار التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وبالتعاون مع شعب تيمور الشرقية، لتلبية

احتياجات تيمور الشرقية في مجالات الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية،

وإذ تعترف بالتقدم المحرز للانتقال من الإغاثة إلى التنمية في تيمور الشرقية، وإذ تسلّم في هذا الصدد بالدور الهام الذي تضطلع

به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في دعم الجهود التفاعلية والدؤوبة التي يبذلها شعب تيمور الشرقية نفسه،

وإذ ترحب بالتقدم الذي أحرز في التخفيف من احتياجات تيمور الشرقية إلى المساعدة الإنسانية، وإذ تلاحظ في نفس الوقت

استمرار احتياجاتها إلى المساعدة المقدمة في شكل أغذية ومأوى،

وإذ ترحب أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة،

لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين التيموريين الشرقيين في مقاطعة نوسا تينغارا الشرقية (تيمور الغربية)، وإذ تسلّم، في هذا الصدد،

بأهمية اشتراك المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في الجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا لتنفيذ برامج إعادة توطين لاجئي تيمور الشرقية وإعادتهم إلى ديارهم،

وإذ تشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى تيمور الشرقية لدعم الانتقال من الإغاثة والإصلاح إلى التنمية تمهيدا للاستقلال، وإذ تسلّم بالتحديات الكبيرة التي ستواجه في هذا الصدد، والمتمثلة في جملة أمور من بينها قطاعات التعليم والصحة والزراعة والبنية الأساسية،

وإذ تعرب عن استيائها لمقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مما أدى إلى انسحاب موظفي الأمم المتحدة وسائر موظفي المنظمات الإنسانية الدولية من تيمور الشرقية، وإذ ترحب في هذا الصدد بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا لإجراء تحقيق شامل، واتخاذ تدابير صارمة ضد من تثبت إدانتهم، وتأمين بيئة آمنة ومأمونة،

#### ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>؛

٢ - تشجع الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، على أن تواصل، بالتنسيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبالتشاور الوثيق والتعاون مع شعب تيمور الشرقية، العمل لتلبية معالجة احتياجات تيمور الشرقية التي لم تلب بعد في مجال الإغاثة الإنسانية، وأن تدعم الانتقال من الإغاثة والإصلاح إلى التنمية تمهيدا للاستقلال؛

٣ - تشدد على أهمية مواصلة التشاور الوثيق والاشتراك مع مؤسسات تيمور الشرقية ومجتمعها المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية، للتخطيط لتقديم وإيصال الإغاثة الإنسانية والمساعدة من أجل الإصلاح والتنمية إلى تيمور الشرقية؛

٤ - ترحب بإنشاء المجلس الوطني لتيمور الشرقية كخطوة انتقالية لإقامة مؤسسة تشريعية ديمقراطية، وتعيين مجلس مشترك لزيادة إشراك التيموريين في الإدارة؛

٥ - تحث منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز تلك التيموريين الشرقيين، المعروف بـ "التيمة" في تيمور الشرقية، للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ومشاركتهم فيها، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى بناء القدرات في مجالات شتى مثل التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية والقضاء والحكم والإدارة العامة والأمن والقانون والنظام؛

٦ - تقني على الدول الأعضاء لاستجابتها الفورية لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الأزمة في تيمور الشرقية، الذي صدر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وتحث الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها بتلبية احتياجات التمويل الخارجي لأنشطة الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية لتيمور الشرقية؛

٧ - ترحب في هذا الصدد بعقد اجتماعات المانحين الخاصة بتيمور الشرقية في طوكيو يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وفي لشبونة يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وكذلك بالاجتماع المعقود في بروكسل يومي ٥ و ٦ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي ركّزت على الانتقال صوب الاستقلال في تيمور الشرقية في أربعة مجالات رئيسية هي: مجالات السياسة والإدارة العامة والمالية العامة والاقتصاد وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي؛

٨ - تشجيع استمرار الدعم الدولي في جميع القطاعات، بما فيها قطاعات الزراعة والبنية الأساسية والصحة والتعليم، لمساعدة جهود تيمور الشرقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في مرحلة انتقالها صوب الاستقلال؛

٩ - ترحب باستجابة المجتمع الدولي الفورية لاحتياجات المعونة الغذائية، وتحثه على مواصلة كفالة الأمن الغذائي للمجموعات الضعيفة المتبقية المحتاجة، وتهيب بالأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية مساعدة التيموريين الشرقيين في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية؛

١٠ - توصي بأن تظل احتياجات البنية الأساسية المتبقية نقطة تركيز أساسية للمساعدة الدولية في مجالات مثل إعادة تشييد وإصلاح المباني العامة والمرافق التعليمية والطرق والخدمات العامة؛

١١ - تحثي على الاستجابة الدولية السريعة بتقديم الخدمات الصحية للسكان بصفة عامة، بما في ذلك التنفيذ المبكر لبرامج التحصين والوقاية من الأمراض، والرعاية في مجال الصحة الإنجابية، وبرامج تغذية الأطفال، مع الاعتراف في الوقت نفسه بوجود حاجة إلى مزيد من المساعدات لإعادة بناء المستشفيات وتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية؛

١٢ - توجب بإعادة فتح المدارس في الوقت الراهن، وتوفير المواد التعليمية وتوزيعها، وتدريب المعلمين، وتؤكد في الوقت نفسه على نفسه على الحاجة إلى بناء القدرات، ولا سيما في مجال التعليم الثانوي والعالي، وإلى استمرار الاهتمام باحتياجات إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من العنف، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي لهم؛

١٣ - تؤكد الحاجة الملحة إلى قيام حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية والمجتمع الدولي ببذل جهود مستمرة وتعزيز هذه الجهود، بغية إيجاد حل فعال وشامل لقضية لاجئي تيمور الشرقية وذلك بإعادة جميع أولئك اللاجئين إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم، في ظروف تسود فيها السلامة والأمن في جميع المراحل، وبناء على قراراتهم الطوعية، من خلال جهود حكومة إندونيسيا لكفالة أمن فعال في مخيمات تيمور الغربية، وبإجراء عملية تسجيل موثوق بها وخاضعة للرقابة الدولية، وتحقيق ودعم المصالحة بين جميع التيموريين الشرقيين؛

١٤ - تعترف بجهود حكومة إندونيسيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الإنسانية الأخرى، لتيسير عودة لاجئي تيمور الشرقية من تيمور الغربية طوعاً وعلى نحو منظم، بما في ذلك إعادة أفراد الاحتياط العسكريين الإندونيسيين المعروفين باسم الميلساس (Milsas)، وتشدد على أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية لدعم جهود حكومة إندونيسيا والمنظمات المعنية لتلبية احتياجات لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية، بوسائل شتى من ضمنها المساعدة في إعدادهم الطوعية إلى الوطن أو إعادة توطينهم طوعاً؛

١٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى كفالة وصول موظفي المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين بشكل آمن ودون معوقات، وإلى ضمان سلامة وأمن جميع موظفي المساعدة الإنسانية في تيمور الغربية، وتعترف، في هذا الصدد،

بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا وبالجهد الذي تبذلها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، مثل ما يجري في الوقت الراهن من نزع لسلّاح الميليشيات وحلّها، ووزع أجهزة أمنية إضافية وتقديم المذنبين إلى العدالة، وتهيب بها الاستمرار في تعزيز هذه الجهود في تعاون تام مع الدول الأعضاء، ومع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

١٦ - تحث الأمم المتحدة على مواصلة تلبية احتياجات تيمور الشرقية الإنسانية وفي مجالي الإصلاح والتنمية؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن تنفيذ هذا القرار لتُنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٥

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠